

## نحو استراتيجية صناعية رائدة لقطاع الصناعة التحويلية العربية

أ.م . د عبد الغفور حسن كنعان  
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل

### الملخص

من خلال الإطلاع الأولي على واقع الصناعة التحويلية العربية سنعلم حجم الفجوة الشاسعة بيننا وبين دول العالم وبين البيئة الاقتصادية الدولية التي تواجهها أقطارنا في بداية الألفية الثانية بأنها مختلفة تماماً عن تلك التي كانت قائمة في العقود السابقة ، وان خطى التغير التكنولوجي تتسع بدرجة أكبر من ذي قبل تغزو جوانب التصنيع والخدمات .

لذا كان الواجب يقتضي دراسة هذه المشكلة ومحاولة وضع النقاط على الحروف من أجل الاستهلاص بصناعتنا. إن الاستثمارات الكبيرة التي وضعتها بعض الأقطار العربية في المشاريع الصناعية والبنية التحتية في العقود الأخيرة لا زالت دون المستوى المطلوب وفي هذه الدراسة محاولة وضع إستراتيجية صناعية ناهضة تعالج حالة التراجع والجمود في صناعتنا ، بعد الإطلاع على الأسباب الجوهرية التي تعيق تقدم وازدهار هذه الصناعة وجعلها قادرة على المنافسة والإبداع لكونها تمتلك جميع مقومات النهوض مادياً وبشرياً

### Abstract

#### How The Arabic Manufacturing industries became pioneering

From the first look to the Arabic manufacturing industries one conclude that a big gap in level and technology with the anther developed Countries.

The international Economic enviourant which face our Countries in the end of (2) century is completely differ of the previous decided since the technology transfer and change very fast and expanded a momg the nations and all types goods and services. In this study, we will try to highlight to real. Problems of our industry and how improve it. The big a mount of investment in industrial projects and in infrastructural in last few years in same Arabic countries still under objective

The main objectives of this paper is to put the new industrial strategy analyze the main Reasons of undeveloped our industries and how we can increase the efficiency in order to Create high level of industry product a good and serves can Competed in world market .

## المقدمة

نظراً إلى طبيعة الروح الريادية Pioneering Spirit في حد ذاتها، يعد المستوى الريادي Pioneering Level في أي اقتصاد عالماً يؤثر في معدل النمو الاقتصادي وانتعاشه . ويستتبع ذلك إلى وجود رواد صناعيين في أي بلد قادرين على الاضطلاع بالمشاريع الخاصة وإحداث تغيير في البيئة الاقتصادية، يساعد الاقتصاد في النهوض، لأن هؤلاء لا يرغبون في الربح حسب، بل يسعون إلى النجاح والانتصار والتقدم.

**١. أهمية الدراسة:** وتأتي أهمية الدراسة من خلال قراءة واقع الصناعة التحويلية العربية مقارنة بما يجري في العالم من تقدم وأزدهار في مجال هذا الحقل وغيره لكي نعلم أين نحن من هذا العالم.

**٢. الهدف من الدراسة:** إن الهدف الرئيسي للدراسة هو رسم استراتيجية صناعية وأضحة تنسن بال موضوعية والواقعية مستغلين الامكانيات الكبيرة التي يملكها الوطن العربي من موارد طبيعية زاخرة وعقول عربية لا يستهان بها أبداً أستغلت أستغلاً صحيحاً ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب لكي تصبح مواكبة لتطورات العصر.

**٣. مشكلة الدراسة:** من خلال القراءة الاولية لواقع الصناعات التحويلية العربية نجد أن هناك مشاكل كثيرة تواجه و تؤثر في هذه الصناعة، وفي مقدمتها عدم توفر الظروف الموضوعية والذاتية المحسدة في الاستقرار السياسي والتباين في وجهات النظريين قطر عربى وأخر، إضافة إلى قلة البيانات الدقيقة التي تظهر مكانة كل بلد، والاهم من ذلك هو أن معظم الأقطار العربية تعتمد بشكل كبير على النفط مما يحول ذلك إلى عدم الاكتئاث في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

**٤. فرضية الدراسة:** تقوم فرضية الدراسة على أن هناك امكانية كبيرة لتطوير هذا القطاع لتوافر كل الامكانيات المادية منها والبشرية من شأنها تحقيق النهوض بقطاع الصناعة التحويلية العربية وجعلها من الصناعات العربية الرائدة في جميع المجالات.

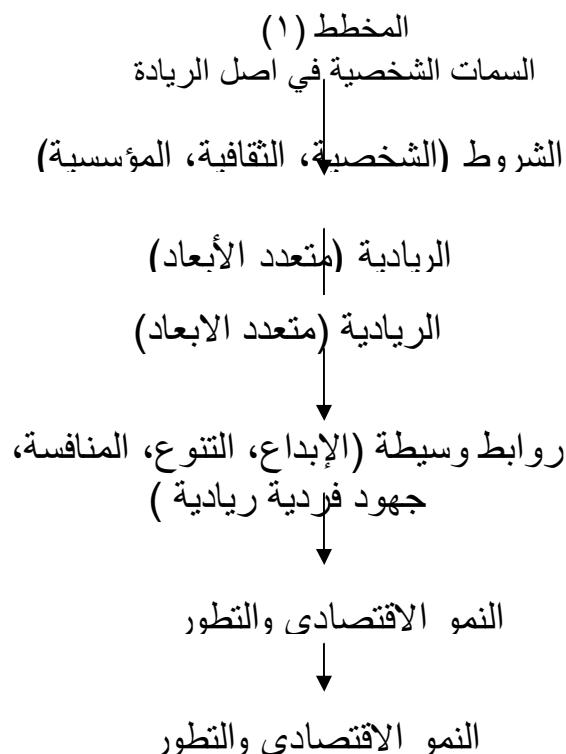
**٥. منهجية الدراسة:** سنعتمد في هذه الدراسة على التحليل العلمي المقارن للبيانات المتوفرة وعلى المنطلقات النظرية لهذه الصناعة وبما ينسجم مع المفاهيم الاقتصادية لكي نصل إلى أفضل السبل في جعل صناعات العربية متقدمة ورائدة تتماشى مع التطورات الحاصلة في هذه الصناعة .

## اولاً : الاطار النظري

### مفاهيم أساسية للريادة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.

أن مفهوم الريادة Prioneering يعد مفهوم متعدد الأبعاد، لذا فان من الصعوبة تعريف وقياس الريادة الا من عملية قياس تأثيرها في الأداء الاقتصادي ويتطلب فهم دورها في عملية النمو اطاراً محدداً لأن هناك متغيرات او روابط وسليمة مختلفة لتوضيح كيفية تأثير الريادة على النمو الاقتصادي، ومن أمثلة هذه المتغيرات الوسيطة هي الإبداع وتنوع العرض ودخول وخروج الشركات المنافسة، (M.A.Carree&Thurik,2002,17).

وتشمل هذه الشروط السمات الشخصية التي تجد مكانها في أصل الريادة كما هو في المخطط.



المصدر : من اعداد الباحث

لذلك فإن ربط الريادة بالنمو الاقتصادي يعني ربط المستوى الفردي او الشخصي بالمستويات الجماعية، ومن هنا نستطيع أن نقول أن مفهوم الريادة بأنه القدرة والرغبة الظاهرة للأفراد في الدخول والخروج من الشركات من خلال خلق فرص جديدة (منتجات جديدة، طرق إنتاجية جديدة، مخططات تنظيمية جديدة Combinations ، المنتج والسوق ... الخ )، ولإدخال أفكارهم في السوق لمواجهة العقبات أو الإشكاليات الأخرى من خلال اتخاذ القرارات موقعياً، وصياغة واستخدام الموارد في المؤسسات بمختلف مستوياتها. ( Wennekers& Thurik,2002,22 ). لذا فإن الريادة بشكل دقيق سمة سلوكيّة للأشخاص، ومن هنا نستطيع أن نقول أن الريادة ليست منصباً أو موقعاً إدارياً أو صنفاً منه، بل أنهم رواد من خلال مرحلة معينة من عملهم أو جزءاً محدداً من نشاطاتهم، وأنها(الريادة) ليست مرادفة للأعمال الصغيرة وأنها ليست مقيدة بالأشخاص الذين يباشرون او يديرون شركة صغيرة(أبداعية). فالأفراد المغامرين في الشركات الكبيرة يطلق عليهم رواد الاعمال المتداخلين أو رواد الاعمال الذين هم رواد في النشاط الاقتصادي (مبدعين) والرواديون المتداخلين ومالكي الأعمال الإدارية الذين هم رواد في النشاط الاقتصادي. فالأول يظهر بشكل كبير في الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة لأنهم

يمتلكون ويوجهون الشركات المستقلة والتي تكون إبداعية في تحطيم هيكل السوق القائمة، ويتصل الرياديون المتداخلون أو المدراء الرياديون كذلك بمركز الريادة من خلال اتخاذ المبادرات التجارية نيابة عن صاحب العمل، ومن خلال المغامرة بوقتهم وسمعتهم وأحياناً وظيفتهم، أنهم يجسدون القيادة الإدارية لمشاريع ريادية كبيرة. ويظهر مالكي الأعمال الإدارية (الرياديون بالمعنى الرسمي) في أغليبة كبيرة من الشركات الصغيرة والمتوسطة أي (الصناعة التحويلية بمعناها الواسع) أنهم يشملون كثيرين من أصحاب الامتياز من أصحاب المتاجر أفراد في مراكز مهنية وأنهم ينتمون إلى ما يسميه (Kirchhoff, 1996, 22) (المركز الاقتصادي) وأنهم أساس لبعض المشاريع الريادية (Carree & Thurik, 2002, 15). وهناك ثلاثة أدوار ريادية رئيسة هي:

(أ) دور المبدع

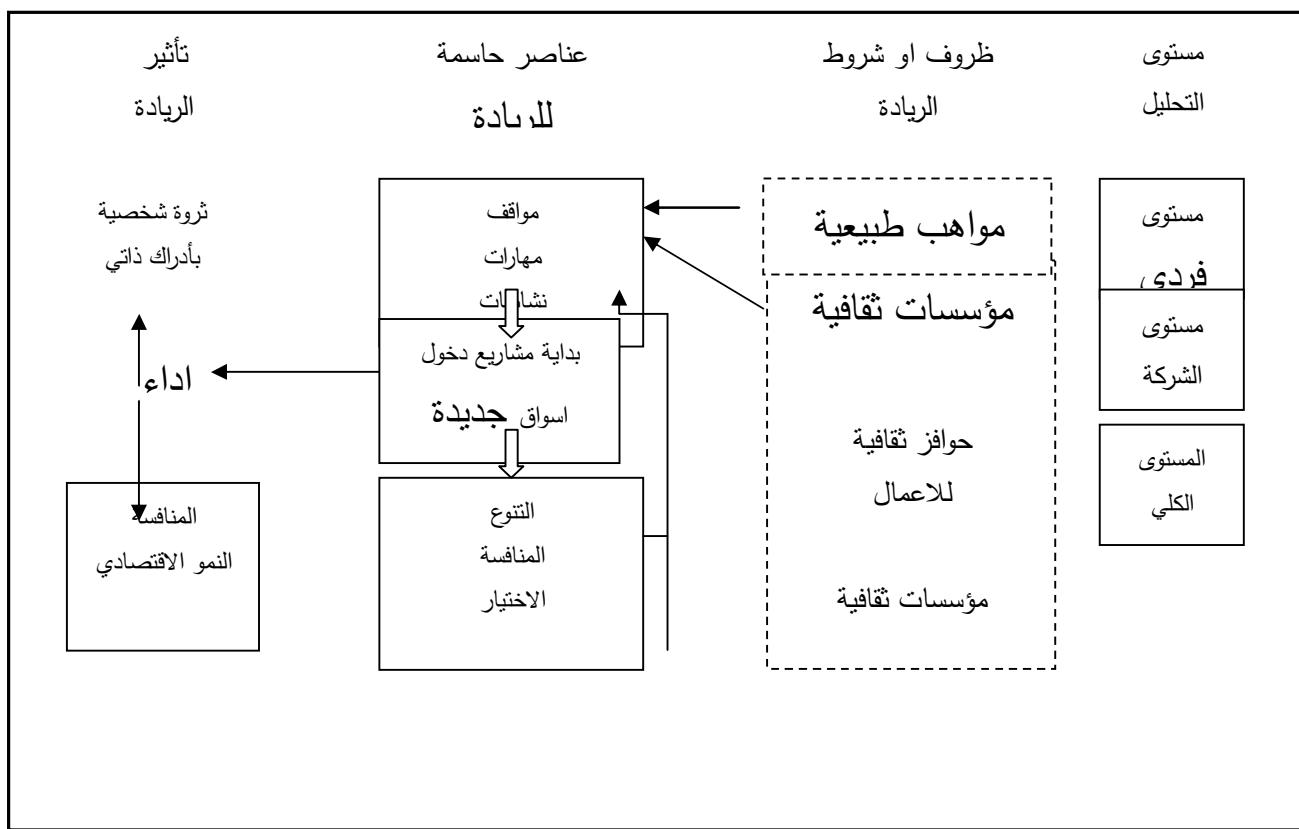
(ب) دور ادراك الفرص المربحة

(ت) دور تحمل المخاطر المصحوبة باليقين أو (المؤكد).

فعندما يقدم الفرد أنتاجاً جديداً أو يبدأ بشركه جديدة فعندها يمكن تفسيره على أنه عمل ريادي لأن الفرد هو أساساً مبدعاً، ويفترض في هذه الحالة ادراك فرصة مرحة غير مكتشفة وهو وحده يتحمل مخاطر فشل المنتوج او المشروع في استغلال الموارد، وأستخدام كل الامكانيات المتاحة لدى المؤسسة او المشروع. أن ادراك وخلق فرص اقتصادية جديدة والأبعاد التنافسية للريادة تحتاج المزيد من الاهتمام. وتكون المساهمة الأساسية للريادة باتجاه النمو الاقتصادي هي (التجديد او الحداة) وهذا يتضمن المشروع بشركات جديدة إلا أنه يشمل كذلك نقل الاختراعات والافكار إلى كيانات مفيدة اقتصادياً. سواء سعيهم في خلق أو تشغيل شركة ما أو لا (Baumol, 1993.p.188) ومن خلال منح الادبيات الادارية فإن (Lrraun, 1998, 9) يعملون على تكامل عملية تجديد نواحي الريادة. وبالامكان تحقيق دخول جديدة من خلال دخول اسوق جديد او قائمة بسلع او خدمات جديدة او موجودة، وعملية الدخول الجديد هي بالفعل اطلاق مشروع جديد سواء بدء شركة جديدة، من خلال شركة قائمة، او بواسطة مشروع مشترك داخلي. وتحدث الشاططات الريادية (الدخول الجديد) في شركات كبيرة قائمة من خلال تقليد الصغيرة منها. وبعد التحديث او التجديد من خلال بدء المشروعات او الشركات الجديدة ومن خلال الابداعات فضلاً عن المنافسة التي هي من العوامل الاكثر صلة في ربط الريادة بالنمو الاقتصادي. وبينما ينجز مالكي الاعمال الادارية الكثير من الوظائف المفيدة في الاقتصاد مثل تنظيم وتنسيق الإنتاج والتوزيع فلا يمكن رؤيتهم على انهم محرك لابداع والهرم الابداعي. وهذه هي الوظيفة الاساسية للرياديون المتداخلين ولانواع مختلفة للريادة ولها تأثيرات على الاداء الاقتصادي (Carree&Thurik, 2002, 16). والمخطط (٢) يوضح العلاقة والترابط بين الريادة والنمو الاقتصادي.

## المخطط

## العلاقة والترابط بين الريادة والنمو الاقتصادي



Source: M.A.Carree and A.R Thurik.2002 "The impact of Entrepreneurship on Economic Growth " E.M. carree @MW.Unimas. ni: Thurick@ few. Eur.nl.

من الواضح أن نتيجة هذه العمليات الديناميكية المترابطة تعتمد على مجموعة من الشروط قبل التي تمت الإشارة إليها في الشكل (٢) هي: اولاً: البيئة الثقافية الوطنية (أو الأقليمية) الداخلية للمؤسسات. لأن الروابط بين الثقافة والريادة تكون بسيطة و مباشرة، أن تاريخ ظهور وسقوط الأمم أظهر أن الحيوية الثقافية، والعلوم المزدهرة والمد العالي في الريادة غالباً ما تتزامن مع بعضها (Nennekcrs&Thurik,1999,16).

ثانياً: الإطار المؤسسي، في كل المستويين المحلي والشركات يحدد حوافز الأفراد بتحويل طموحاتهم إلى نشاطات، ويحدد كذلك إلى أي مدى ستسمم العقبات غير الضرورية في إعاقتهم. أن أهمية المؤسسات لتطوير لريادة تعد في المرتبة الأولى و تستحق المزيد من الدراسة. ومن خلال كل ما تقدم نجد أن الصناعة التحويلية الصغيرة منها والمتوسطة قد تطورت بشكل كبير وأصبحت في كل يوم تفاجئنا المؤسسات والشركات بإبداعات جديدة تتناسب و التطوير في الحياة، والذي يبقى في السوق هي الشركة أو المؤسسة القادر على المبادرة الخلاقة في الديمومة والاستمرار والتقدم في الدول المتقدمة.

الريادة عامل اساسي في التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، ويرى شمبير (Schumpeter, 183,24) أن الاقتصاد لم ينجم بشكل طبيعي بل سار عبر سلسلة عبر

سلسلة من الفرزات مارستها انشطة اشخاص اساسين، ارادوا ترويج سلع جديدة أو طرائق انتاج جديدة أو استغلال مصدر مواد جيد ا جيدة. كما يعتبر شمبيتر أن الريادة لم يكن شخصاً عقلانياً بحثاً ينوجه إلى الارباح ويتخذ قرارات استثمارية على اساس عقلاني صرف، إنما كان دافع هؤلاء الاشخاص المميزين أيضاً، هو متعتهم في تحقيق القدرة على الانتصار في معارك تنافسية، ويرى شمبيتر أن الدافع إلى النجاح عاملاً هاماً يؤثر في التنمية الاقتصادية وفي معدل النمو الاقتصادي .

**ثانياً: المؤشرات الأساسية للوطن العربي في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية :**  
 أن التغيرات التي جرت في العقود الأخيرة من القرن الماضي وبداية القرن الحالي كانت اسرع وأعمق من تلك التي عرفناها في القرن التاسع عشر والقرن العشرين فالثورة الصناعية الثالثة هي ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والالكترونيات التي نسخت الثورة الصناعية الأولى التي ساد فيها الفحم والحديد ورأس المال والقوة العسكرية للسيطرة على رأس المال، والثورة الصناعية الثانية التي سادت فيها الكهرباء والنفط والطاقة النووية والشركات الوطنية العملاقة والصناعات الثقيلة والأخلاق العسكرية والبيروقراطية. فالثورة التكنولوجية التي بدأت في نهايات القرن الماضي هي التي تحدد الآن ملامح وسمات القرن الحادي والعشرين. حيث الاعتماد على العقل البشري ونظم المعلومات والهندسة الحيوية والحوسبة والذكاء الصناعي والسرعة والمنافسة ومعايير الجودة والإتقان في نظام عولمة الاقتصاد، والخدمات، والبيئة، والانتاج، والاتصال والمعلومات .

لقد تميزت العلاقات الاقتصادية الدولية، ومازالت، وحتى بين البلدان المتقدمة نفسها بخضوعها لموازين قوى تعكس عادة مصالح وإرادة الأقوى والأكثر نجاعة دينامية وعبرة عن اختياراته. وتستمد هذه الهيمنة قوتها من منابع السلطة التي يرتكز عليها النظام الاقتصادي العالمي وتمثل هذه المنابع في التحكم في التكنولوجيا وامتلاك الأموال ومراقبة الأسواق والتحكم فيها والسيطرة على مصادر أهم الموارد غير المتتجدة وتوفير أيدي عاملة رخيصة، وغنى عن القول والذكر بأن البلدان النامية ومنها العربية ما زالت بعيدة عن أمكانية ممارسة هذا التحكم او السيطرة على البعض من هذه المنابع بالرغم من تواجدها وبكميات كبيرة فوق أراضيها أو هي ملك لها الأمر الذي يفسر لنا ضعف تأثير ومساهمة هذه البلدان في تنشيط العلاقات الاقتصادية الدولية وتوجيهها نحو خدمة أهدافها التنموية، وكذلك التبعية المتعددة الأشكال التي أصبحت الأخرى تميز الاقتصاديات النامية(شمام، ١٩٩٨، ١٦). والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل يمكن القول أن هذه التبعية يمكن السيطرة على تأثيراتها وانعكاساتها السلبية من خلال عمل جماعي دؤوب للبلدان السائرة في طريق النمو لتعظيم بناء ونسبة التبادل الدولي التي تمثل ركيزة هذه التبعية. إلا أن الثورة الجديدة السريعة قادت إلى نتائج وأحداثت واقعاً عالمياً جديداًً اتصف بما يلي (الاسكوا، ١٩٩٧، ١٤) و(٢٠٠٢، Waston).

١. ظهور مفهوم العولمة في الأنشطة الاقتصادية والخدمية والمعلوماتية وثورة الاتصالات وسياسة الانفتاح العالمي في جميع مجالات الحياة، لذا كان لزاماً على الوطن العربي مسيرة هذا التطور السريع.

٢. وجود تجمعات وكتلات اقتصادية كبيرة مثل الاتحاد الأوروبي والشراكة الأوروبية والمتوسطين وقيام تكتلات اقتصادية إقليمية غير عربية بمختلف دول العالم، مما يجعل الوطن العربي الذي هو يمتلك كل مقومات قيام اقتصاد عربي ناهض. ضيف امام هذه التكتلات الكبيرة.

٣. أوجه النقدم في تطبيق التكنولوجيا الصناعية والابتكار الصناعي في مختلف دول العالم وتأثير ذلك على الإستراتيجيات والسياسات الصناعية في الأقطار العربية وبصورة خاصة ثورة

١٠. التوجه نحو الشخصية وتبني سياسة السوق الحر والانفتاح مع المجتمعات الأخرى.
١١. الانتقال من المركزية إلى الالامركية، والتخلص من البيروقراطية للإدارة المبنية على نظم مرنّة دائبة الحركة والاستجابة.
١٢. ظهور عنصر المنافسة عن طريق الاستثمار والإبداع والسرعة.
١٣. انهيار مفهوم الزمن والثبات وتغيير مفاهيم الحيز والنطاق لفعالية المؤسسات لتنطوي الحدود من خلال توظيف شبكات الانترنت للتعامل مع العالم بسرعة وفاعلية.
١٤. التكامل بين تقنيات الحاسوبات والاتصالات والالكترونيات الناتج عن ثورة المعلومات والاتصال، وأثر ذلك على تقنيات المعرفة والإنتاج والتسويق بإمكانيات لا محدودة.
- و فيما تقدم تظهر بعض ملامح وسمات العصر الذي نقف عند عتباته، فالعقل البشري المؤهل وسلطة المعرفة والعلم والتكنولوجيا ومهارات التواصل والتنظيم والاستقلال الأمثل للموارد والوقت هي متطلبات التنمية الشاملة التي نريدها لهذا القرن.
- إضافة لذلك فهناك عوامل ضاغطة أخرى في مجال التطورات الإستراتيجية والسياسات الصناعية، ودور الدولة والخيارات الجديدة في المنطقة في ظل التغيرات الرئيسية الآتية: (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا) و(العاني، ٢٠٠١).
١. الدور الجديد للدولة في صياغة استراتيجية صناعية متطلعة للخارج والتحديات بما في ذلك فتح أسواق التصدير الإقليمية والمجاورة، والمساعدة على تهيئة بيئه أعمال تجارية ملائمة. ويرتبط الموضوع الآخر بوجه خاص بنظام الاستثمار الأجنبي المباشر وإتباع سياسة جديدة إزاء الشركات متعددة الجنسية ، فضلاً عن الجوانب الأخرى المتعلقة بالإطار السياسة العامة للصناعة ومسألة الثقافية.

٢. القيود المفروضة على الاتجاهات في الخصخصة ووضعها في إصلاح رئيسي في بلدان المنطقة ، والتبالين في سياسات الإصلاح والتثبيت الهيكلية.
٣. الدور الجديد للقطاع الخاص ومؤسساته وكذلك المنظمات الدولية مع التركيز على مجالات مختارة تشارك فيها مؤسسات القطاع الخاص والهيئات الرسمية لمساعدة الشركات الصناعية على مواجهة التحديات الجديدة.
٤. مراعاة الفروق بين الجنسين في اوجه النشاط الرئيسية ودور المرأة في القطاع الصناعي في الأقطار العربية.
٥. برامج التحديث الصناعي وتوفير التشجيع لمباشرة الاعمال الحرة وتقديم الخدمات الاستشارية والتدريب لاسيما في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
٦. الاهتمام بالوحدات الإنتاجية الصغيرة والسعى لأنشئها لتسهم في النمو الصناعي كما في غرب اليابان.

ولقد كشفت سلسلة من الدراسات التجريبية استجابة هيكل الصناعة للتغيرات للمحددات الأساسية الأولى هي أن هيكل الصناعة التحويلية يتغير بعامة باتجاه الدور المتزايد للشركات الصغيرة، والثانية هي أن مدى وتوقيت هذا التغيير يمكن أن يكون ناشئاً من تطابق التغيير في دول أخرى ومن الواضح فإن المؤسسات والسياسات في بلدان معينة قد سهلت الاستجابة الأكبر والاسرع للتغير للتكنولوجي في ظل العولمة فضلاً عن العوامل الأساسية الأخرى، عن طريق التحول إلى هيكل صناعي أقل مركزية وأكثر انتشاراً مما كان عليه الحال في بلدان أخرى. والريادة هي في قلب أو صميم الميزة المالية (بورتو، ١٩٩٠، ١٢٥). وبخصوص دور الريادة في تحفيز النمو الاقتصادي فقد جرى بحث كثير من العلاقات حيث تبرز الأهمية عند تنفيذ الابداعات وتعزيز المنافسة، ويقدم (Audretsch, 1992, 18) و(Carlss, 1993, 15) دليلاً واضحاً عن الشركات التكنولوجية في مراحل أخرى مختلفة في نموها الاقتصادي. ويعرض Carlsson تفسيرين حول التحول باتجاه صغار المنتجات الاول يتعامل مع التغيرات الجوهرية في الاقتصاد العالمي منذ السبعينيات وحتى نهاية التسعينيات من القرن الماضي، وهذه التغيرات تتعلق بشدة المنافسة العالمية في عملية تقسيم السوق. ويتعامل التفسير الثاني مع التغيرات في خاصية التقدم التكنولوجي السريع وبين الإلية المرنة التي لها تأثيرات مختلفة التي تؤدي إلى تحول من الشركات الكبيرة إلى الشركات الصغيرة ويرى (Brock & Evans, 1989) أن التحول بعيداً عن الشركات الكبيرة يأتي من خلال أربعة أسباب هي:

١. زيادة عرض العمل مما يؤدي إلى انخفاض الأجر ويتزايد مع زيادة مستوى التعليم
٢. التغيرات في أذواق المستهلكين
٣. مرونة التعليمات

٤. حقيقة كوننا في فترة الهرم الإبداعي. وعلاوة على ذلك يؤكدون دور السياسات العامة والخاصة في تعزيز قطاع الصناعات التحويلية الصغيرة.

ويشير (Thurik & Audretsch, ٢٠٠٠) إلى أن التحول الضروري باتجاه اقتصاد المعرفة يعد قوة رائدة وداعمة باتجاه الانتقال من الأعمال الكبيرة إلى الأعمال الصغيرة. ومن وجهة نظرهم فإن العولمة والتطورات التكنولوجية هي المحددات الأساسية لهذا التحدي في البلدان الغربية. ويميزون اربع نتائج حول الأهمية المتزايدة للصناعة التحويلية الصغيرة إلى الريادة وطرق الإبداع، وديناميكيات الصناعة والتولد الوظيفي، وتكمّن ادعاءاتهم في ان الشركات الصغيرة التي تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد وتعمل كعوامل تغير من خلال نشاطها الريادي ومصدراً للنشاط الابداعي الهام ومحفزاً للنمو الصناعي.

### ثالثاً: واقع الصناعة التحويلية العربية:

يشمل قطاع الصناعة التحويلية في معظم الأقطار العربية على قلة من المؤسسات الكبيرة التي يعود معظمها لملكية الدولة ويتركز في أقطار مجلس التعاون الخليجي وفي مصر وسوريا، ويتركز عمل هذه الشركات في مشتقات الزيوت وفي البيتروكيمياویات، والغاز الطبيعي والمعادن (ولاسيما الالمنيوم والحديد الصلب). وما تبقى من قطاع الصناعة التحويلية عبارة عن مشروعات صغيرة ومتوسطة معظمها مملوک للقطاع الخاص، وهي شركات تستأثر بحیز هام من النشاط الاقتصادية في الصناعة التحويلية. وتعمل هذه المشروعات في انشطة صناعية مختلفة ولاسيما الصناعات الخفيفة من النوع التقليدي والكثيف العمالة كالصناعات الغذائية وصناعات المنسوجات والملابس ومنتجات الاخشاب والاثاث، والكيمياویات والمنتجات المعدنية غير الفلزية، والمنتجات الفلزية، ومواد البناء والمنتجات البلاستيكية. (العاني ٢٠٠٦).

وتشير احدث البيانات المتاحة (الاسكوا-٢٠٠٦) إلى أن المشروعات التي تضم بين خمسة و٤٩ عاملأً في الاردن كانت تستوعب اكثراً من ٤٠٪ من مجموع اليد العاملة في قطاع الصناعة التحويلية وفي العام ١٩٩٨ وان المشروعات التي تضم اقل من ٥٠٪ عاملأً في لبنان كانت تضم اكثراً من ٧٥٪ من مجموع اليد العاملة في هذا القطاع عام ١٩٩٥ وبينما بلغت النسبة اكثراً من ٤٥٪ في البحرين وفي عام ١٩٩٤. وفي سوريا كانت المشروعات التي تضم (١٠) عما تستوعب اكثراً من ٩٠٪ من مجموع الوظائف في الصناعة التحويلية في القطاع الخاص عام ١٩٩٦ وفي مصر يستأثر عدد العمال ثلث الايدي العامل العربيه كانت المشروعات التي تضم اكثراً من (٩) عمال واقل من (٥٠) عاملأً تستوعب ما يقارب ١١٪ من مجموع الوظائف في هذه خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٢ ومن ناحية الإنتاج يتضح من البيانات المتيسرة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة كانت تغطي (٦٧٪) من جملة انتاج الصناعة التحويلية في لبنان و٤٨٪ من انتاج القطاع الخاص وفي سوريا و(٢١٪) في البحرين (صندوق النقد العربي-٢٠٠٢ م ص ٥٣).

ظل التطور الصناعي المستدام في معظم المنطقة امراً محيراً بالرغم من وجود بعض الانجازات القليلة في عدد الأقطار العربية. ففي عقد التسعينات من القرن الماضي واصل النمو الاقتصادي للمنطقة العربية تخلفه عن المعدل العالمي، فارتفاع معدل الزيادة السنوية للسكان بنسبة ٣٪ تقريباً بالإضافة إلى انخفاض عائدات النفط الفعلية، وضعف الصادرات والى زيادة الاضطرابات السياسية والعسكرية في المنطقة العربية وارتفاع تكاليفها جعلت الاقتصاديات العربية اكثراً من غيرها في المناطق النامية الأخرى غير مستعدة لمواجهة تحديات العولمة (عمر بدرى، ٢٠٠٠، ٩).

فالصناعة التحويلية في الأقطار العربية تعاني من عدد من المشاكل المزمنة وقد زادت حدة عدد من المشاكل على مدى السنوات القليلة الماضية في حين ظل البعض الآخر اقل حدة بدرجة طفيفة في بعض الاماكن. ومع ذلك اياً كانت درجة التحسن او التدهور فالاقطار العربية جميعها لاتزال تعاني من هذه المشاكل التي تسهم في نقص تطور الصناعة التحويلية. حيث لاتزال المنطقة تعتمد بشدة على انتاج السلع الاولية وما يرافقه التصنيع محدوداً ولو أن نصيبه من الإنتاج اخذ في النمو ببطء، اما نسبة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي في جميع الأقطار العربية حتى عام (٢٠٠٦) م بلغ حوالي ٤٠٪ وهذه النسبة متذبذبة مقارنة مع الكثير من الدول النامية الأخرى (جدول ١).

ولا تزال القيمة المضافة للتصنيع للعامل الواحد في المنطقة متواضعة ورائدة وادنى من المتوسط في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ففي سوريا بلغ متوسط القيمة المضافة السنوية للعامل الواحد نحو (٩,٩) دولار خلال المدة ١٩٩٥-١٩٩٠ من ٩٦٠ دولار خلال المدة

١٩٨٥-١٩٨٥ إما الارقام المتعلقة بالاردن وهي ١٦٣٠٠ للفرد و ١١٠٩٩ دولارات وهي الاسو و كان الاداء في مصر (٣٠٠٧) دولار والمغرب (٦٠٠٣) دولار و (٩٠٠١) دولار هو الافضل. ولكن لا تزال هذه الإنتاجية ضعيفة من حيث القيمة المطلقة بالمقارنة مع غيرها من البلدان النامية. وعلى سبيل المثال نجد انه في المدة ١٩٩٥-١٩٩٩ كان متوسط القيمة المضافة السنوية للتصنيع في بوليفيا اقر بلدان امريكا الجنوبية حيث أن نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي هو (٢٦٠٣) دولارات للفرد وفي شيلي وهو بلد على مستوى اقتصاديات الاسكوا، بلغت هذه القيمة من حيث تطبيق البحث والتطوير (٣٣٠٠) دولار (البنك الدولي - ٢٠٠٠). وقد لاحظت الدراسة الاساسية للاسكوا العام ١٩٩٥ أن القيمة المضافة للتصنيع حسب نصيب الفرد ادنى من مثيلتها في بلدان امريكا اللاتينية. وما زال الحال على ما هو عليه حالياً (الاسكوا-١٩٩٦) و (العاني ٢٠٠٦، ١٢).

وفيما يتعلق بالاقطارات العربية المصدرة للنفط لازالت الصناعات التحويلية فيها مرتكزة على المنتجات الكثيفة للطاقة ومن بينها الاسمدة الكيميائية والبتروكيمياويات والصلب، اما بالنسبة للاقتصاديات الاكثر تنوعاً، فقد ظلت الصناعة التحويلية مركزة في الصناعة التقليدية مثل تجهيز الاغذية والمنسوجات مع تضييع عدد قليل من الالات او وسائل النقل.

وهناك اقطار عربية زادت حصة سلع وسيطة مثل الكيمياويات والمطاط والبلاستيك واصناف اخرى غير معدنية بالإضافة إلى الحديد والسلع الاستثمارية بما فيها المعدات الكهربائية والالكترونية كالسعودية وسوريا ومصر والكويت والاردن ورغم أن هذا التحول في الإنتاج والقيمة المضافة لصالح السلع الوسطية والسلع الإنتاجية كان بطبيئاً في معظم البلدان، فإن جاء نتيجة متوقعة لنضج الاداء الصناعي وارتفاع مستوى الروابط الخلفية التي تطورت على مدى زمن (الاسكوا، ١٠، ٢٠٠٠، ١٠). إذ وصلت القيمة المضافة (١٢١,٨) مليار دولار لعام ٢٠٠٦ وانخفضت المساهمات في الناتج المحلي الاجمالي لتصل إلى (٩,٥%) انظر جدول (١). وبالرغم من ذلك فإن مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي الصناعي لم تتطور بشكل يرتكز خلال الفترة بل تناقصت من ١١,٣% سنة ١٩٩٥ لتصل إلى ٩,٥% سنة ٢٠٠٦ م وهي نسبة واطئة بالمقارنة مع مختلف مناطق العالم حيث انها تصل إلى ٥٠% في ماليزيا و ٣٦% في الارجنتين و ٣٠% في المانيا واليابان و ٢١% في فرنسا وينعكس تدني مساهمة الصناعات التحويلية العربية في الناتج المحلي الاجمالي في الأقطار الغربية على نصيب الفرد العربي من ناتج الصناعات التحويلية الذي ما زال سنة ٢٠٠٦ لا يتجاوز (٣٨٣) دولار (عدى الدول المنتجة للنفط)، في حين انه يصل إلى ٧٠٠٠ دولار في سنغافورة وفرنسا و (٥٠٠٠) دولار في تايوان و ايطاليا و (٣٠٠٠) دولار في البرتغال.

جدول (١)

القيمة المضافة للصناعات التحويلية العربية ومساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي إلى نصيب الفرد في الصناعة ١٩٨٥-١٩٨٥ م (بالاسعار الجارية)

المساهمة في الناتج المحلي %	نصيب الفرد من الصناعة التحويلية	القيمة المضافة مليار دولار	السنة
٩,٢	١٨١	٣٤,٥	١٩٨٥
١٠,٣	٢٣٠	٤٨,١	١٩٩٠
١٠,٩	٢٢٥	٥٣,٨	١٩٩٥
١٠,٨	٢٨٩	٧٩,١	٢٠٠٠
١١,١	٢٤٨	٧٨,٧	٢٠٠٥
٩,٥	٣٨٣	١٢١٨	٢٠٠٦

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٧ م ابو ظبي دولة الامارات العربية المتحدة ٢٠٠٨ م .

ويعد نصيب الفرد من ناتج الصناعات التحويلية في الوطن العربي ضئيلاً جداً لا يمكنه بأي حال من الاحوال أن يساهم بشكل جاد في حل مشكلة البطالة على الامد المنظور والتي تصل حالياً إلى ما يزيد على ١٦% في المنطقة العربية، او يحد من الفقر ويزيد من رفاهية الوطن العربي (الهواري، ٢٠٠٨). ومن المسببات الرئيسية لتباطؤ النمو الاقتصادي في الوطن العربي هو حجم النزف الدائم للدمغة (Brain Drain) لاسيمما العلماء والفنانين المؤهلين لبناء قاعدة صناعية متطرفة ورائدة ، إذ تبلغ خسارة الوطن العربي إلى ما يزيد عن (١٥٧) مليار دولار سنوياً. والسبب في ذلك يعود إلى سوء الأوضاع المعيشية والعلمية والاجتماعية والسياسية التي تدفع هجرة الادمغة العربية والتي هي وحدها القادره على رياادة المجتمع وتقدمه ونهوضه (MAMDOH@ HOTMAIL.com) فأن دول الغرب والولايات المتحدة تسعى لاستقطاب هذه الادمغة من خلال تقديم الاغراءات المادية والحياتية الكبيرة لكي توظفها في خدمة البحث العلمي والصناعي. وتأتي الولايات المتحدة في مقدمة هذه الدول التي تسعى بجميع الوسائل للاحتفاظ باللامعين من العقول الاجنبية المترددة من جامعاتها لمجرد كونهم حصلوا على تعليمهم الجامعي في الجامعات الامريكية. وتطلب بعض الفعاليات السياسية الامريكية بزيادة قيمة الحصول على بطاقة (Green Cart) للمتخرجين في التقانة العالية من (٩٠) الف في العام ١٩٩٨ إلى (١٥٠) الف في العام ١٩٩٩ و (٢١٠) الف في العام ٢٠٠٠ وهي في حالة زيادة مستمرة، فعلى الرغم من وجود صعوبات كبيرة في امكانية استعادة هذه العقول وهذه الكفاءات لاستغلالها الوطن، فان هناك امكانية للاستفادة منها ومن قدراتها المتميزة في عملية التنمية والتطوير التربوي والصناعي والثقافي وذلك عبر ايجاد صلات مستمرة ودائمة بين الوطن الام وهذه العقول والخبرات واستقدامها لزيارة وطنها وتقديم الرأي والخبرة والاشراف على مشاريع التطوير العلمي والعملي للمؤسسات العلمية والاكاديمية. أن هذا المسعى يجب أن ينطلق من ادراك أن هذه العقول العربية في بلدان المهجر تمتلك امكانية تقيمية وعلمية وتربوية كبيرة ولديها الرغبة والاستعداد لتقديم خبراتها ومعرفتها للمساهمة في خدمة وطنها وهذه سمة مميزة للعقول العربية على العكس من الهجرات الآسيوية والامريكية اللاتينية وحتى من اوربا العربية، وللأنصاف فقد جرت محاولات عديدة من قبيل بعض الأقطار العربية في هذا الاتجاه كالعراق قبل الاحتلال وسوريا التي لازالت تستفيد منهم وبعض الأقطار العربية الأخرى وبنسب متفاوتة الا انها اجراءات محدودة وغير كافية. وفي هذا الاتجاه لابد من العمل على اتخاذ اجراءات حديدة في مقدمتها اقامة بنك معلومات للعلماء العرب في بلاد المهجر يتضمن معلومات عن تخصصاتهم واعمالهم العلمية وموقع عملهم، ولكن يبقى اولاً ايجاد مناخ الاسقرار الاجتماعي والسياسي، وايجاد فرص حياة مجزية تليق بهذه الكفاءات والعقود هي الاساس في ربط هذه العقول ببلدانها لكي لا تشكل نزيفاً دائماً ومستمراً وخسارة لاتعوض بالنسبة لاقطارنا العربية التي هي بامس الحاجة لهم لبناء اوطانهم.

#### ١. الفجوة ما بين السلع الصناعية المصدرة والواردة

أن الصادرات والواردات الصناعية العربية على الرغم من التحسن المتواضع في انخفاض نسبة الصادرات من المواد الخام والوقود المعدني من (٤,٧٢%) في عام ١٩٩٧ إلى (٤٢,٧٠%) من اجمالي الصادرات العربية لسنة ٢٠٠١ واستمر الانخفاض ليصل ٤٢% حسب بيانات عام ٢٠٠٦ إذ شكلت نسبة الصادرات من الصناعات التحويلية من اجمالي الصادرات خلال الاعوام ١٩٨٥-١٩٩٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٦، (٨,١٨%)، (٣,٢٧%)، (٤,٢٩%) ويعكس هذا الارتفاع ازدياد النشاط الصناعي اثر عمليات الاصلاح الاقتصادي المعنية بتشجيع التوجه إلى الاسواق الخارجية من جهة إلى انخفاض قيمة

الصادرات المواد الخام والوقود المعدني من جهة اخرى خلال او اخر عقد الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. وتظهر الاهمية النسبية للصادرات العربية (جدول ٢) من الصناعة التحويلية إلى وجود تباين كبير بين الأقطار العربية في الاردن (٠.٤٥%) و (٥٠%) في تونس و (٦٤%) في مصر ولبنان ٦٩% في المغرب وفي بقية الدول العربية مابين ٢٠٠٠٢% إلى ٠٧% وهذا بون كبير بين الأقطار العربية. (قرياقوس ٢٠٠٢، ٧، ٢٠٠) (الاسكوا ١٩٩٦، ١٠، ١٩٩٦).

اما الاهمية النسبية للواردات فان هناك تقارب مابين الأقطار العربية لانها جميعها تستورد الالات ومعدات التي احتلت المرتبة الاولى وبقية حصة المواد الكيمياوية نسبتها فيما حصل انخفاض طفيف في استيراد المصنوعات وكذلك في بند الاغذية والمشروبات (جدول ٣). اما الصادرات العربية من الصناعة التحويلية تتركز بالمنسوجات والملابس لكل من (تونس ، المغرب ، مصر ، الامارات ثم سوريا) وصناعة الكيمياويات التي تشتمل على الصناعات البتروكيمياوية لكل من (الاردن ، مصر ، المغرب ، الجزائر ، قطر ، تونس ، السعودية) اضافة إلى الصناعات المعدنية لكل من (البحرين ، الامارات ، عمان) (نouش ٢٠٠٦، ٨، ٢٠٠).

وعلى الرغم من هذا التحسين الا ان العجز مازال شائعاً بين الصادرات والواردات الصناعة التحويلية العربية ، فقد بلغت نسبة الصادرات التحويلية الى الواردات التحويلية هي (١٧.٧%) و (٧٤.٧%) و (٣٧%) و (٣٠.٨%) و (٣٣.٣%) وذلك للأعوام ١٩٩٥، ١٩٩٠، ١٩٨٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٠، ٢٠٠٠ ، أي أن نسبة تغطية الواردات أخذة في الانخفاض وذلك من خلال مقارنة السنوات (١٩٩٥-٢٠٠١) لعام ١٩٩٥ حيث حافظ بند الالات والمعدات على المرتبة الأولى في أحجمالي الواردات العربية وبالنسبة نفسها للعامين ١٩٩٩-١٩٩٩ حوالي ٣٥% وحافظت حصة المواد الكيمياوية على نسبتها، فيما حصل انخفاض طفيف في استيراد المصنوعات وكذلك في بند الاغذية والمشروبات اما بخصوص التجارة البينية فقد اتى بند المواد الخام والوقود المعدنية في المقدمة بحصة مقدارها ١٥.٩ من اجمالي الصادرات البينية، يليها بالمرتبة الثانية بند المواد الكيمياوية بنسبة ١٨.١% ثم الاغذية والمشروبات بنسبة ١٥.٩% وذلك في عام ٢٠٠٠ وتشير هذه النسب إلى ارتفاع حصيلة المواد الخام والوقود المعدني عما عليه في عام ١٩٩٧ (انظر الجدول ٢) .

### أ. هيكل الصناعات التحويلية

يعتبر هيكل الصناعات التحويلية متفاوتاً عن التطورات العالمية الأخيرة في التوجه أكثر فأكثر نحو القطاعات الكثيفة المعرفة وعالية القيمة المضافة ومنها بخصوص صناعة المعدات الالكترونية بشكل عام ومعدات الاتصال ومعالجة البيانات بشكل خاص (الهواري، ٢٠٠٨، ٥). وفي حين أن حصة هذه المعدات في هيكل القيمة المضافة الصناعية العالمية زادت من ٦.٩% سنة ١٩٩٥ إلى (٢٣.٨%) سنة ٢٠٠٥ ، استمر هيكل القيمة المضافة الصناعية العربية في التركيز على القطاعات التقليدية منها خصوصاً الكيمياوية والنفطية حيث مرت حصتها من ٢٠% إلى ٢٣% نفس الفترة إضافة إلى تركيزها على الحلقات التحويلية الاولية ذات القيمة المضافة الوطنية. وبالرغم من حاجة المنطق العربي إلى تنمية كل القطاعات الصناعية الا أن تقليل الفجوة الرقمية التي تعاني منها أغلب الدول العربية لابد أن يمر عبر الانخراط أكثر في تصنيع وانتاج المعدات والبرمجيات والأنظمة الضرورية لذلك خاصة وأن الاحصائيات العربية تشير إلى أن عدد خطوط الهاتف الاسيatic في المنطقة تتراوح بين (٢٠-٥) خط لكل مائة شخص من السكان وأن عدد أجهزة الحاسوب الشخصي تتراوح بين (١٥-٢) جهاز لكل (١٠٠) شخص وأن عدد مشتركي الانترنت يتراوح بين (٢٠-٣) مشترك لكل (١٠٠) شخص، إضافة إلى الارتفاع النسبي لهذه الخدمات بالنسبة لمتوسط دخل الفرد. وتدل هذه الارقام إلى

الفجوة الرقمية الكبيرة التي يجب تقليلها لتوفير الظروف المناسبة لتنمية الاتصال والولوج إلى المعلومات التي أصبحت تمثل الركيزة الأساسية لبناء الاقتصاد الحديث المبني على المعرفة والذي تلاشت فيه ميزة توفر المواد الأولية.

المجموع	اليمن	المغرب	مصر	ليبيا	لبنان	الكويت	قطر	عمان	سوريا	السعودية	تونس	البحرين	الامارات	الأردن	الدولة
٠٠٤	٠٠٠	٠١٦	٠٠٨	٠٠٠	٠٣١	٠٠٠	٠٠١	٠٠١	٠١٠	٠٠٢	٠٥٨	٠٢٦	٠٣٤	٠١٦	١٩٩٦
٠٠٥	٠٠٠	٠١٨	٠١٣	٠٠١	٠١٨	٠٠٠	٠٠١	٠٠٢	٠٠٩	٠٠٣	٠٥٥	٠٣٠	٠٣٦	٠١٦	١٩٩٧
٠٠٧	٠٠٠	٠٣٣	٠١٢	٠٠١	٠٢١	٠٠١	٠٠٢	٠٠٣	٠١٠	٠٠٤	٠٥٨	٠٤٦	٠٤٢	٠١٧	١٩٩٨
٠٠٩	٠٠٠	٠٣٧	٠١٩	٠٠١	٠٢٣	٠٠١	٠٠٣	٠٠٣	٠٠٩	٠٠٣	٠٥٦	٠٢٧	٠٣٩	٠١٨	١٩٩٩
٠١٤	٠٠٠	٠٤٠	٠٣٣	٠٠٣	٠٣٤	٠٠١	٠٠٤	٠٠٤	٠٠٨	٠٠٢	٠٥٥	٠٢٢	٠٤٠	٠٢٣	٢٠٠٠
٠١٤	٠٠٠	٠٤٣	٠٢٢	٠٠١	٠٥٢	٠٠١	٠٠٣	٠٠٤	٠٠٧	٠٠٢	٠٥٧	٠٢٨	٠٣٢	٢٠٠١	
٠١٤	٠٠١	٠٤٥	٠٣٣	٠٠١	٠٧٩	٠٠١	٠٠٣	٠٠٤	٠٠٩	٠٠٢	٠٥٦	٠٢٥	٠٣٩	٠٣٧	٢٠٠٢
٠٢٥	٠٠٢	٠٥٠	٠٦٣	٠٠٢	١٢٨	٠٠٢	٠٠٥	٠٠٧	٠٠٩	٠٠٣	٠٥٤	٠١٩	٠٣٧	٠٤٢	٢٠٠٣
٠٣٨	٠٠٤	٠٥٧	٠٧٧	٠٠١	١١٤	٠٠٣	٠٠٨	٠٠٩	٠١٠	٠٠٢	٠٤٩	٠١٧	٠٣٥	٠٤٣	٢٠٠٤
٠٣٥	٠٠١	٠٥٩	٠٨٢	٠٠٠	١٣٠	٠٠٣	٠٠٣	٠٠٨	٠١٠	٠٠١	٠٥٢	٠١٦	٠٣٧	٠٤٣	٢٠٠٥
٠٤٢	٠٠٢	٠٦٩	٠٦٤	٠٠٠	١١٨	٠٠٤	٠٠٧	٠٠٩	٠٠٨	٠٠٢	٠٥٠	٠١٥	٠٣٧	٠٤٥	٢٠٠٦

بل أن هناك دراساتوصلت إلى أن التكنولوجيا لم تبرز خلال العقود الأخيرة من التنمية العربية كعنصر انتاجي أو مساعدته وإنما ظهرت كعنصر أستهلاكي، وفي ذلك الإثبات القاطع على عدم فاعلية النشاطات المبذولة لتشيد الصرح الصناعي المطلوب لتحقيق الاعتماد التكنولوجي على الذات (الهبيتي، ٢٠٠٠، ٦٦).

أن التعرف على الواقع التكنولوجي للقطاع الصناعي يتطلب التعرف على القدرة التحويلية للصناعات العربية وبضممه الاتفاق على البحث والتطوير وتفعيل الصناعات الهندسية العربية والنهوض بأعداد وتدريب العاملين لمواكبة التطور الحاصل في العالم.

## جدول (٢)

### الاهمية النسبية ل الصادرات الصناعية التحويلية العربية لسنوات ١٩٩٦-٢٠٠٦ م

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على

١. التقارير الاقتصادية العربية الموحدة ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ .

٢. منشورات وتقارير الاسكوا لسنوات ٢٠٠٨-٢٠٠٥

## جدول (٣)

## الاهمية النسبية لواردات الصناعة التحويلية العربية

للمدة ١٩٩٦-٢٠٠٦

الدولة	الاردن	الامارات	البحرين	تونس	السعودية	السودان	سوريا	عمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريا تانيا	اليمن	المجموع
١٩٩٦	٠.٢٢	٠.٣٢	٠.٢٠	٠.٤٣	٠.٣٢	٠.٠٩	٠.٣٥	٠.٢٩	٠.٢٧	٠.٣٣	٠.٢٩	٠.٣٤	٠.٢١	٠.٢٨	٠.١٥٧	٠.٢٢٩	٠.٢٧٧
١٩٩٧	٠.٢٠	٠.٣٢	٠.٢١	٠.٤٢	٠.٢٩	٠.٠٣	٠.٣٥	٠.٣٣	٠.٣١	٠.٣٤	٠.٣٣	٠.٣٢	٠.٢٤	٠.١٦	٠.٢٢٨	٠.٢٧٩	
١٩٩٨	٠.٢٣	٠.٣٢	٠.٢٢	٠.٤٤	٠.٢٢	٠.٣٠	٠.٣٤	٠.٣٣	٠.٣٤	٠.٣٢	٠.٣٣	٠.٣٠	٠.٣٥	٠.٣٢	٠.١٩٨	٠.٢٢٦	٠.٢٨٥
١٩٩٩	٠.٢٢	٠.٣٢	٠.٢٠	٠.٣٩	٠.٢٨	٠.١٢	٠.٣٤	٠.٣٢	٠.٣١	٠.٣١	٠.٣٢	٠.٣٢	٠.٢١	٠.١٩٢	٠.٢٠٦	٠.٢٦٩	
٢٠٠٠	٠.٢١	٠.٣٩	٠.١٥	٠.٣٩	٠.٢٠	٠.٢٠	٠.١٦	٠.٢٠	٠.٢٠	٠.٢٠	٠.٢٠	٠.٢٠	٠.٢٧	٠.١٢٨	٠.١٩٢	٠.٢٣٦	
٢٠٠١	٠.٢٥	٠.٣٦	٠.١٩	٠.٣٦	٠.٢٨	٠.٢٤	٠.٢٥	٠.٢٣	٠.٢٣	٠.٢٣	٠.٢٣	٠.٢٩	٠.٢٩	٠.٢٧	٠.١٦٧	٠.٢٠٨	٠.٢٥٢
٢٠٠٢	٠.٢٦	٠.٢٩	٠.١٩	٠.٣٥	٠.٢٨	٠.٢٨	٠.٢٩	٠.٢٩	٠.٢٩	٠.٢٩	٠.٢٩	٠.٣٠	٠.٣٠	٠.٢٧	٠.١٩٨	٠.٢٠٢	٠.٢٤٢
٢٠٠٣	٠.٢٦	٠.٢٩	٠.١٨	٠.٣٦	٠.٢٨	٠.٢٨	٠.٢٣	٠.٢٢	٠.٢٢	٠.٢٢	٠.٢٢	٠.٣٣	٠.٣٣	٠.٢٧	٠.١٧١	٠.٢١٦	٠.٢٤٥
٢٠٠٤	٠.٢٧	٠.٣٣	٠.١٧	٠.٣٦	٠.٢٨	٠.٢٨	٠.٢٩	٠.٢٩	٠.٢٩	٠.٢٩	٠.٢٩	٠.٣٠	٠.٣٠	٠.٢٩	٠.٠٨٧	٠.٢٣٩	٠.٢٤٤
٢٠٠٥	٠.٢٥	٠.٣١	٠.١٦	٠.٣٢	٠.٢٧	٠.٢٣	٠.٢٣	٠.٢٣	٠.٢٣	٠.٢٣	٠.٢٣	٠.٢٩	٠.٢٩	٠.٢٧	٠.٠٩٤	٠.٢٢٩	٠.٢٣٥
٢٠٠٦	٠.٢٦	٠.٣١	٠.١٣	٠.٣١	٠.٢٦	٠.٢٤	٠.٢٥	٠.٢٤	٠.٢٤	٠.٢٤	٠.٢٤	٠.٢٩	٠.٢٩	٠.٢٧	٠.١٨٩	٠.٢٣٤	٠.٢٣٩

## ١. منظمة الاسكوا - التقارير الاقتصادية لسنوات ١٩٩٦-٢٠٠٨ م.

من الملحوظ أن قطاع البحث والتطوير (R&D) عامة وفي المجال الصناعي بشكل خاص لا يحظى بالاهتمام الكافي في المنطقة العربية ويتسم واقع العلم والتكنولوجيا بالمحظوظة ويتبين ذلك من خلال حجم الإنفاق في هذا المجال الذي لا يتجاوز ٠.١% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن هذه النسبة تصل إلى ١.٦% في منطقة آسيا وشرق المحيط الهادئ و٢.٤% في دول منظمة التعاون والتنمية ويخطط الاتحاد الأوروبي للوصول إلى ٣.٥% في نهاية تفاصيده برامجها السابعة في هذا المجال سنة ٢٠١٣ م (الهواري-٢٠٠٨).

اذ يتضح من المؤشرات الأساسية أن سكان الوطن العربي يشكلون أكثر من ٤% من إجمالي سكان العالم حيث تحل المرتبة الأخيرة بين المجموعات السكانية في العالم في عدد من المؤشرات مثل الإنفاق على البحث العلمي وعدد براءات الاختراع (Patent) وحقوق التصنيع. ولم تتمكن الأقطار العربية خلال العقد الأخير من القرن الجديد من تنفيذ ستراتيجياتها لزيادة حجم الإنفاق على البحث والتطوير بصورة تدريجية ليصل إلى (٥٠.٥%) من الناتج المحلي كحد أدنى و٥٢% كهدف منشود لعام ١٩٩٩ وذلك لاسباب عدّة منها انخفاض نسبة النمو الاقتصادي وضعف دور القطاع الخاص في الاقتصاد العربي كافة واستمرار التوجه نحو شراء المعرفة والتقانة من الخارج في المشاريع الصناعية الكبيرة. (العاني، ٢٠٠٦).

ويتبين من خلال ما تقدم آنفًا ضعف القاعدة التكنولوجيا للصناعة التحويلية العربية من خلال ضعف حجم الاستثمارات واعتمادها على التمويل الخارجي وانخفاض الإنفاق على البحث والتطوير وانحسار المؤسسات الهندسية وضعف برامج التعليم والتدريب والتأهيل.

## رابعاً: الاستنتاجات والمقررات

### أ: الاستنتاجات

- من خلال ما تقدم آنفأً اتضح لدينا العديد من الجوانب السلبية سناحول بأختصار ذكرها :
١. عدم وجود استراتيجية مستقبلية لدى متذوي القرار للصناعات التحويلية في جميع الأقطار العربية ووجود دراسات معمقه علمية وعملية تتسع جميع مشاكل هذا القطاع الحيوي والمهم في الاقتصاد الوطني.
  ٢. تدني وانخفاض نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في الأقطار العربية عامة حيث لا تتعدي ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في حين أن دول متقدمة المستوى من الدخل لا تقل نسبة الإنفاق فيها عن ٢,١٪.
  ٣. لم يولي القطاع الخاص العربي أهمية البحث والتطوير اهمية ولم ينفق عليه أي مبلغ إذ يعده خطأ مكلف زائد على الإنتاج، مما ادى إلى تخلفه وتراجعه إلى ادنى مستوياته كما لم يولي اهتمام إلى التعليم والتدريب والتأهيل المهني لاسيما الابتكار التكنولوجي المستمر.
  ٤. لا يوجد تركيز واهتمام في مركز العلم والتكنولوجيا والواقع الصناعية التي تهتم في الهياكل الأساسية لтехнологيا المعلومات والاتصالات التي من شأنها تطوير المنتجات والتجهيز لاسيما في مجال السلع الرئيسية والخدمات القائمة على المعرفة وذات القيمة المضافة العالية.
  ٥. عدم الالياء لدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتطوير ونشر الميزات النسبية والتنافسية والمبتكرات لعمليات التجهيز والمنتجات لتعزيز مهارات مباشرة للاعمال الحرة لاسيما في مجال تعزيز مهارات وتطوير المنتجات وعمليات التجهيز على مستوى الشركة للمساهمة في تقوية الميزة التنافسية للشركة.
  ٦. تدني الاهمية النسبية لمساهمة المنتجات للصناعات التحويلية العربية في الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم في الدخل القومي حيث لا تتعدي بأحسن الاحوال إلى ٩,٥٪ لسنة ١٩٩٦ وهي نسبة واطنة بالمقارنة مع مختلف مناطق العالم حيث انها تصل إلى ٥٥٪ في ماليزيا على سبيل المثال .
  ٧. لا توجد آلية للنظم المالية والمصرفية لضمان القروض التي كان من المفترض أن يقدمها رأس المال المخاطر لدعم القطاع الخاص في هذا السياق.
  ٨. لم تعد الأقطار العربية مجتمعة لخطورة هجرة العقول العلمية والفنية المهاجرة إلى دول العالم والتي يعول عليها أن تبني قاعدة صناعية متطرفة بدلًا من أن تقوم ببناء الدول المهاجرة إليها إذ بلغت نسبتهم عالية جداً وهي بتنازد مستمر ، ولهذا لابد من الوقوف عند هذا الخطر الكبير الذي يهدد بها اقتصادنا، لذا يجب أن توضع آلية واضحة من تشريعات وتسهيلات وتوفير كل شروط الحفاظ على هذه الشريحة المهمة من ابناءنا والاتصال المستمر معهم وتعزيز هذه الاواصر باستمرار بعد توفير كل الظروف الملائمة لعودتهم نهائياً إلى ارض الوطن.
  ٩. لارتفاع القيمة المضافة للتصنيع للعامل الواحد العربي متواضعة وراکدة وادنى من المتوسط في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وان الإنتاجية ضعيفة من حيث القيمة المطلقة بالمقارنة مع غيرها من البلدان النامية.
  ١٠. تدني نصيب الفرد العربي من ناتج الصناعة التحويلية بحيث لا يسهم في حل مشكلة البطالة على المدى المنظور حيث تصل نسبة البطالة إلى ١٦٪ في المنطقة العربية وهذه النسبة لا تسهم في الحد من الفقر والفاقة التي تشهدها معظم الأقطار العربية. وهناك جوانب عديدة أخرى لا تقل اهمية قائم ذكرها اعلاه تقتضي ضرورة الاسراع في معالجتها بشكل جدي

وسريع مثل على ذلك مساحتها في الورادات من العملاء الصعبة وكذلك قدرتها على التصدير والمنافسة في الأسواق العالمية.

**بـ: المقترنات (صياغة استراتيجية عربية للنهوض بهذا القطاع)**

في ضوء ما تقدم آنفـاً يمكن استنتاج المقترنات الآتـية :

١. الاسراع في وضع استراتيجية واقعية وعلمية تسبق الزمن لكي تقلل من الفجوة الشاسعة ما بيننا وبين العالم الآخر وأخذ الامور بجدية .
٢. يجب استحداث استراتيجيات تتسم بكونها صناعية ابتكارية تطلعية للخارج وان تكون جزءاً من جدول اعمال اوسع نطاقاً من اجل التجديد الاقتصادي الذي يتيح للأقطار العربية التغلب على المشاكل الهيكلية الحادة الناجمة عن القواعد الصناعية الضعيفة والمحدودة والاعتماد الشديد على النفط وعائداته .
٣. انشاء مجموعة من البرامج يمكن من خلالها جميع شرائح المجتمع من العمل معـاً كشركاء. لـذا يتطلب استحداث اطار استراتيجية جديدة تضـافـرـ الجـهـودـ علىـ الصـعـيـدـيـنـ الـوطـنـيـ وـالـاقـلـيـيـ وـعـلـىـ الـمـسـتـوـيـ الـجـزـئـيـ وـعـلـىـ مـسـتـوـيـ الـمـؤـسـسـاتـ .
٤. الاهتمام بالقطاع الخاص العربي ومؤسساته اهتماماً خاصـاًـ بالـفـوـائـدـ وـاسـعـةـ الـاـنـشـارـ للـتـكـنـوـلـوـجـيـاتـ الـمـتـقـدـمـةـ لـاـسـيـماـ تـكـنـوـلـوـجـيـاـ الـمـعـلـوـمـاتـ وـالـاـتـصـالـاتـ وـتـطـبـيقـهاـ فـيـ الـقـطـاعـ الصـنـاعـيـ التـحـوـيـلـيـ الـعـرـبـيـ وـمـعـهـ زـيـادـةـ اـنـفـاقـ الـقـطـاعـ الـخـاصـ عـلـىـ الـبـحـثـ وـالـتـطـوـيرـ وـتـطـوـيرـ الـمـنـتـجـاتـ وـالـتـجـهـيزـ مـعـ التـرـكـيـزـ عـلـىـ تـكـنـوـلـوـجـيـاـ الـمـعـلـوـمـاتـ وـالـاـتـصـالـاتـ ذـاتـ الـصـلـةـ بـالـمـشـارـيعـ .
٥. المـسـاـهـمـةـ الـمـبـاـشـرـةـ وـالـكـبـيـرـةـ وـالـشـرـاـكـةـ مـعـ كـالـاتـ الـدـوـلـةـ فـيـ تـطـوـيرـ اـسـتـرـاتـيـجـيـةـ الـاـنـتـقـالـ وـتـفـيـذـهاـ مـعـ اـعـطـاءـ اـهـتـمـامـ جـادـ لـلـتـدـرـيـبـ الـمـسـتـمـرـ وـاعـادـةـ التـدـرـيـبـ فـيـ مـوـاـقـعـ الـعـمـلـ لـاـسـيـماـ فـيـ مـاـ يـتـعـلـقـ بـالـابـتـكـارـ الـتـكـنـوـلـوـجـيـ الـمـسـتـمـرـ الـوـارـدـ فـيـ تـكـنـوـلـوـجـيـاـ الـمـعـلـوـمـاتـ وـالـاـتـصـالـاتـ وـتـطـبـيقـهاـ .
٦. ايـلـاءـ اـهـتـمـامـ لـلـابـتـكـارـ غـيرـ التـكـنـوـلـوـجـيـ لـاـسـيـماـ فـيـ مـجـالـ الـادـارـةـ وـالـتـسـوـيـقـ وـالـتـرـوـيـجـ الصـنـاعـيـ وـالـمـشـارـكـةـ فـيـ اـنـشـاءـ وـإـدـارـةـ نـظـمـ جـديـدةـ لـدـعـمـ الـمـشـارـيعـ الصـغـيرـةـ وـالـمـتوـسـطـةـ فـيـ مـسـتـوـيـ الـتـكـنـوـلـوـجـيـاـ وـمـرـاـكـزـ الـعـلـمـ وـالـمـوـاـقـعـ الصـنـاعـيـ مـعـ التـرـكـيـزـ عـلـىـ الـهـيـاـكـلـ الـاـسـاسـيـةـ لـتـكـنـوـلـوـجـيـاـ الـمـعـلـوـمـاتـ وـالـاـتـصـالـاتـ .
٧. ايـلـاءـ اـهـتـمـامـ خـاصـ لـتـطـوـيرـ الـمـنـتـجـاتـ وـالـتـجـهـيزـ لـاـسـيـماـ فـيـ مـجـالـ السـلـعـ الرـئـيـسـيـةـ وـالـخـدـمـاتـ الـقـائـمـةـ عـلـىـ الـمـعـرـفـةـ وـذـاتـ الـقـيـمـةـ الـمـضـافـةـ الـعـالـيـةـ،ـ وـهـذـاـ يـأـتـيـ مـنـ خـالـلـ مـلـاحـظـةـ الدـورـ الـهـامـ الـذـيـ تـقـومـ بـهـ الـمـشـارـيعـ الصـنـاعـيـةـ الصـغـيرـةـ وـالـمـتوـسـطـةـ فـيـ تـطـوـيرـ وـنـشـرـ الـمـيـزـاتـ الـتـنـافـسـيـةـ وـالـمـبـتـكـرـةـ لـعـمـلـيـاتـ الـتـجـهـيزـ وـالـمـنـتـجـاتـ لـتـعـزـيزـ مـهـارـاتـ مـبـاـشـرـةـ لـلـاعـمـالـ الـحـرـةـ لـاـسـيـماـ فـيـ مـجـالـ تـعـزـيزـ مـهـارـاتـ تـطـوـيرـ الـمـنـتـجـاتـ وـعـمـلـيـاتـ الـتـجـهـيزـ عـلـىـ مـسـتـوـيـ الـشـرـكـةـ الـمـسـاـهـمـةـ فـيـ تـقـوـيـةـ الـمـيـزـةـ الـتـنـافـسـيـةـ لـلـشـرـكـةـ مـنـ خـالـلـ الـابـتـكـارـ وـالـتـحـسـينـ الـمـسـتـمـرـينـ مـعـ الدـعـمـ وـالـاـسـتـشـارـاتـ وـالـمـشـورـةـ الـقـطـاعـيـةـ وـيـأـتـيـ ذـلـكـ مـنـ خـالـلـ تـنـمـيـةـ الـصـلـاتـ مـعـ الـشـرـكـاتـ الـاـكـبـرـ حـجـماـ دـاخـلـ الـبـلـدـ نـفـسـهـ وـعـلـىـ الـمـسـتـوـيـ الـاـقـلـيـيـ مـنـ خـالـلـ اـشـكـالـ الـتـعـاـونـ وـعـلـاقـاتـ الـعـمـلـ وـيـبـنـيـ بـوـجـهـ خـاصـ تـشـجـيعـ الـتـعـاـقـدـ مـنـ الـبـاطـنـ وـدـعـمـهـ سـوـاءـ بـطـرـيـقـةـ مـبـاـشـرـةـ اوـ مـنـ خـالـلـ وـكـالـاتـ الـاـتـصـالـ .
٨. توـفـيرـ مـشـارـيعـ صـغـيرـةـ وـمـتوـسـطـةـ اـبـتـكـارـيـةـ وـبـشـكـلـ خـاصـ فـيـ الصـنـاعـاتـ الـقـائـمـةـ عـلـىـ الـمـعـرـفـةـ إـلـىـ جـانـبـ الـحـصـولـ عـلـىـ رـأـسـ الـمـالـ الـمـخـاطـرـ .
٩. تـشـجـيعـ الـنـظـامـيـنـ الـمـصـرـفـيـ وـالـمـالـيـ فـيـ الـمـنـطـقـةـ عـلـىـ الـمـبـادـرـةـ بـتـكـوـينـ آـلـيـاتـ رـأـسـ الـمـالـ الـمـخـاطـرـ وـالـمـطـلـوبـ مـنـ الـحـكـوـمـةـ بـذـلـكـ توـفـيرـ آـلـيـاتـ مـخـلـفـةـ فـيـ الـمـنـطـقـةـ لـضـمـانـ الـقـرـوـضـ

- التي يقدمها رأس المال المخاطر لدعم القطاع الخاص في هذا الصدد واعطاء اولوية للانفاق على البحث والتطوير لكي يستطيع أن يواكب التطور الحاصل في العالم.
١٠. البحث عن السبل التي تحد من ضعفنا وتراجعنا وتحوله إلى قوة وليس في ذلك مخرج الا من خلال التكامل الاقتصادي العربي الذي لا يخل بالصالح القطري لكل بلد على حدة كمرحلة اولى وقد استطاعت دول جنوب شرق اسيا يحقق ففرازات تكنولوجية متقدمة التي توفر لنا تراكمًا زمنياً ومعرفياً يسعف صناعتنا التحويلية ويبقى الاساس في ذلك كله الاعتماد على الذات بعد الاستعانة بالله تعالى.
  ١١. يجب وضع خطط وبرامج وخلق ظروف مناسبة لعودة الكفاءات المهاجرة من الفيدين والعلماء وتوفير كل الاجواء المناسبة والتسهيلات العملية من اجل عودتهم ومساهمتهم في بناء اوطانهم.

#### المصادر باللغة العربية:

١. الاسكوا – استعراض الاستراتيجيات والسياسات الصناعية: الاعداد لقرن الواحد والعشرين- الامم المتحدة، بيروت، نيويورك، ٢٠٠٢ ص ٩-٧ والاعداد التي بعدها ٢٠٠٧ م.
٢. الاسكوا، الاستراتيجيات والسياسات الصناعية في ظل ظروف التغير الاقليمي والدولي- في وقائع مختار، اجتماع فريق الخبراء المعني بالاستراتيجيات والسياسات الصناعية ومهارات الادارة ومبشرة الاعمال الحرة في ظل ظروف التغير العالمي والاقليمي (الاسكوا، ومنتدي البحث الاقتصادي ومؤسسة فريدريك بيروت، ١٩٩٦).
٣. شمام، عبد الوهاب – (١٩٩٨). البلدان النامية والنظام الاقتصادي العالمي الراهن – مجلة العلوم الإنسانية – عدد ١٠ - جامعة متنوري، قسنطينة، الجزائر.
٤. صندوق النقد العربي – التقرير الاقتصادي العربي الواحد لسنة ٢٠٠٢ – ابو ظبي ٢٠٠٠ ص ٥٣.
٥. العاني، اسامه مجيد – اثر برامج التصحيح الاقتصادي على قطاع الصناعة التحويلية في اقطار عربية مختار- مجلة دراسات اقتصادية السنة الثالثة العدد الرابع – خريف ٢٠٠١ ص ٥٩ .
٦. العاني، اسامه مجيد – مستقبل الصناعة العربية- مجلة بحوث اقتصادية عربية – الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية القاهرة السنة ٩ / العدد (٢١) خريف ٢٠٠٠ ص ٣٤-٣٥.
٧. قوس، سعد داود قريبا - منظمة التجارة العالمية والبلدان النامية – ماذا بعد اجتماع الدوحة؟ في (العلومة واثرها على الاقتصاد العربي)، بحوث ومناقشات ندوة بغداد ١٤-١٦ نيسان ٢٠٠٢ ، بيت الحكمة، بغداد ٢٠٠٢ – الجزء الثالث ص ٧٨.
- كعنان، عبد الغفور حسن- اقتصاديات الإنتاج الصناعي – دار الحباء للطباعة والنشر – الموصل – العراق - ١٩٩٦- ٤٩٤ م. ص ١- Morse, J, Wayne. Janes R. Davis, All Hart Graves, (2003) , Management Accounting : A strategic approach, 3th Edition, Thompson, South-western.

#### المصادر باللغة الانكليزية

1. Acs,Z.J. and D. B. Audretsch (1993), Conclusion, in: Z.j. Acs and D.B Audretsch Small Firm & Entrepreneurship: on East-West Perspective, Cambridge, U.K Cambridge University Press .

2. Baumol. W.J. (1988). Entrepreneurship & economic theory, American Economic Review 58. 64. 71.
3. Carisson,B.(1992), The rise of Small business; causes& Consequences, in: W.J. Adams (ed). Singular Europe, Economy & Policy of the European Community after (1992), Ann Arbor, MI: University of Michigan Press.
4. Joseph A Schumpeter,1983,"the theary of Economic Development London, Transaction Publishers"
5. Kirchhoff, B.A,(1996). Self-employment & dynamic capitalism, Journal of Labor Research 17,627-643.
6. M.A. Caree, A.R. Thurik,(2002)," the Impact of Entrepreneurship on Economic Growth" E.M. Carree@ MW.Unimas.ni:Thurick@ few. Eur.nL.
7. Waston, (1997). Applying Case- Based Reasning: Technigues for Enterprise Systems. San Francisco, Morgan Kawfmann .
8. Wennekers, A.R.M.A.R Thurik & L. Uhlaner (2002), conditions, entrepreneurship and economic Performance: The Macro view, Internatonal Journal for Entrepreneurship Education , forthcoming.

This document was created with Win2PDF available at <http://www.win2pdf.com>.  
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.  
This page will not be added after purchasing Win2PDF.